خصخصة البنية التحتية

العدد الثامن عشر - يونيو/حزيران 2003 - السنة الثانية.

تـقـديـــم

إن إتاحـة أكبر قدر من المعلومـات والمعـارف لأوسـع شـريحة مـن أفـراد المجتمع، يعتبر شرطا أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولـة أو النخبة فقط. وكذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتـي سلسلة ***"جسر التنمية"*** في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد علـى توسيع دائـرة المشـاركين فـي الحـوار الواجـب إثارتـه حـول تلـك القضـايا حيـث يرى المعهد أن المشـاركة فـي وضـع خطـط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدنـي المختلفة، تلعب دوراً مهمـاً فـي بلـورة نمـوذج ومـنهج عربـي للتنمية يستند إلـى خصوصية الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

مقدمة:

أولاً ـ أهداف واستراتيجية الخصخصة:

ثانياً ـ الآثار الاقتصادية والاجتماعية:

1. المؤشرات على المستوى الكلي.
2. المؤشرات على المستوى الجزئي.

ثالثاً ـ خصخصة البنية التحتية:

1. طبيعة أسواق البنى التحتية.
2. السماح بالمنافسة.
3. لتنظيم في الأسواق غير التنافسية.
4. خصائص البنية التحتية.

رابعا ـ اشكال خصخصة البنية التحتية:

1. الطرق التي تنهي ملكية الدولة.
2. الطرق التي لا تنهي ملكية الدولة.

أ . إصلاح شركات القطاع العام.
ب . خصخصة الإدارة.
ج . التعاقد.
د . المشروعات المشتركة.
ه . الامتياز.

خامسا ـ تجارب دولية ناجحة:

خصخصة البنية التحتية

إعداد: أ. حسان خضر

مقدمة:

تسعى الكثير من الدول النامية والمتقدمة واستجابة للعديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، إلى إسناد ملكية وإدارة العديد من المؤسسات المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص، وهو ما يطلق عليه برامج خصخصة المشروعات العامة. التي اضحت ظاهرة في غاية الأهمية في الدول الصناعية والنامية على حدٍ سواء. ولكن برامج الخصخصة كانت اوسع انتشارا واكثر شمولا في الدول النامية خلال خلال العقدين الماضيين.

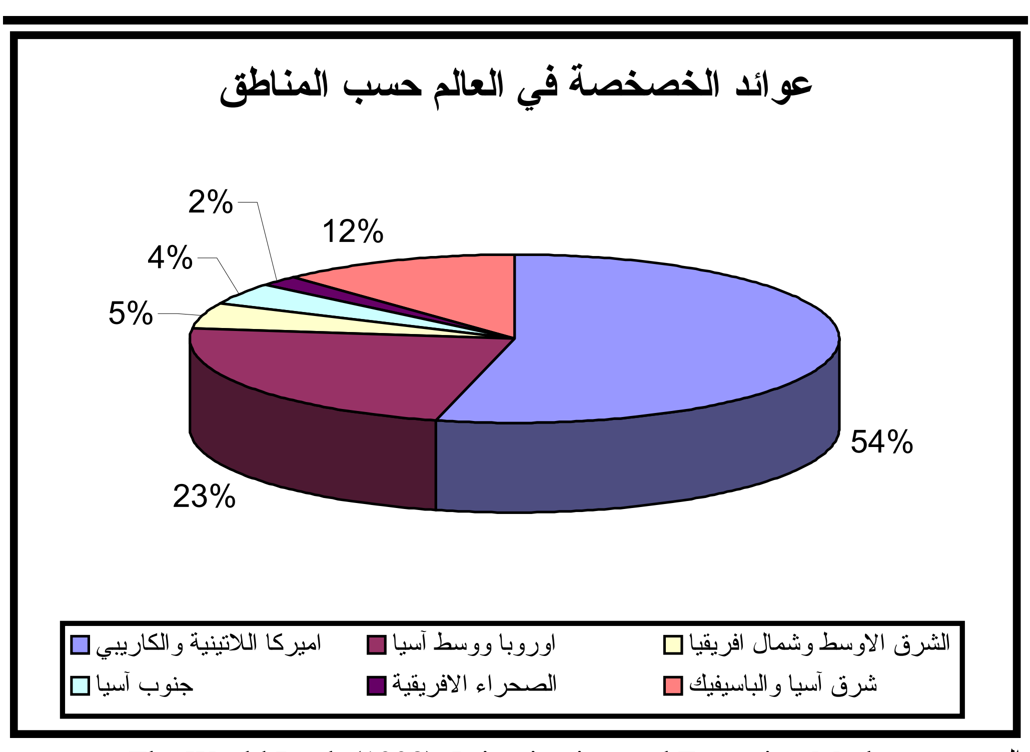
> تشكل الخصخصة جزء من عملية شاملة لاعادة هيكلة الاقتصاد بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وهي ملازمة لعملية سياسية تنطوي على تغييرات أساسية في الدور المنوط بالدولة.

وتشكل الخصخصة جزءً من عملية تعديل هيكلي في النشاط الاقتصادي في إطار الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق الكفاءة الاقتصادية. ولكونها تشتمل على إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد، فإنها تعتبر ملازمة في الأصل لعملية سياسية تأخذ في الاعتبار أبعاداً اقتصادية، ولكن يتم تنفيذها على أساس أنها ممارسة اقتصادية. وحيث أن الخصخصة تنطوي على تغييرات أساسية في الدور المنوط بالدولة والمتمثل في تعزيز الاقتصاد بكافة قطاعاته، وخلق الوظائف في سوق العمل وتوفير البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية، إلا أنها تحمل في طياتها انعكاسات هامة على شرائح عدة من المجتمع كما على عدد من الفاعلين المعنيين بها بشكل مباشر.

وتختلف الدوافع التي تؤدي إلى اعتماد سياسة الخصخصة في مجموعات الدول، حيث اضطرت مثلاً العديد من الدول النامية خلال عقد الثمانينات نتيجة أزمة الديون وما أعقبها من انخفاض حاد في التمويل الخارجي ومن أجل تخفيض الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي، اضطرت إلى تطبيق برامج تصحيح هيكلي وتطبيق سياسات مالية انكماشية. وقد شكلت الخصخصة بالنسبة لتلك الدول مخرجاً محتملاً لتخفيض الأعباء المالية للدولة المتعلقة بشركات القطاع العام الخاسرة إضافة إلى هدفها المتمثل في تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على القطاع الخاص في دفع مسيرة التنمية. كما تختلف الأولويات بالنسبة لأهداف الخصخصة على مستوى الدول. ففي اقتصادات الأسواق المتحولة (دول أوروبا الشرقية مثلاً) كانت برامج الخصخصة وسيلة للانتقال من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق، في حين اعتمدت دول أمريكا اللاتينية الخصخصة وسيلة لتثبيت اقتصاداتها وتخفيض مستوى ديونها. أما في الدول الصناعية، فقد كان التغير الحاصل في أيديولوجيا دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وعدم رضا المستهلك حيال نوعية الخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة، عاملا اساسيا في انسحاب القطاع العام من بعض الأنشطة الاقتصادية.

ويبقى السؤال، هل سيؤدي تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص إلى تحسين أداء الشركات التي يتم خصخصتها ورفع كفاءتها؟.

البعض يرى أن حقوق الملكية غير محايدة وأنها تؤثر فعلاً في كفاءة العمل ومستوى أداء الشركات (هانك 1987)، في حين يرى آخرون أن الملكية تؤثر على الكفاءة ولكن حجم المنافسة والادخار التنظيمي يعتبران أكثر أهمية من عنصر الملكية في مدى تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية (فيكرز ويارو 1988). أما (ماغنيسون وآخرون 2001) فوجدوا أن ربحية الشركات وإنتاجية العاملين وحجم المبيعات الحقيقي في الشركات التي يتم تخصيصها ترتفع بمقدار كبير، كما بينت دراسة اجروها على على 118 شركة تمثل 28 صناعة مختلفة في 29 دولة نامية ومتقدمة، وامتدت فترة المراقبة لست سنوات (3 قبل الخصخصة و 3 بعد الخصخصة) (راجع الجدول رقم –2-).



المصدر: The World Bank (1998), Privatization and Emerging Markets

أولاً - أهداف واستراتيجية الخصخصة:

عادةً ما تتشابه أهداف الخصخصة عبر الدول. وتتنوع وتتداخل هذا الاهداف على المستوى الوطني لتتراوح بين أهداف سياسية واقتصادية ومالية واجتماعية. ولكن تختلف الاولويات بين الدول، حيث تسعى كل منها إلى ترتيب أهداف الخصخصة لديها بما يتوافق مع الأوضاع السوسيو - اقتصادية والسياسية فيها. تتمثل أبرز اهداف برامج الخصخصة فيما يلي:

- تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات السوق والمنافسة.
- إعادة تعريف دور الدولة بما يسمح لها بالتركيز على الوظائف المنوطة بها في الحكم.
- تخفيف الأعباء المالية التي تسببها مؤسسات القطاع العام الخاسرة وبالتالي تمكين الدولة من تحقيق التوازن المالي واستقرار الاقتصاد الكلي.

- تقليص حجم الدين العام.
- توفير موارد الدولة وتحويل إنفاقها لتمويل مشاريع أكثر إلحاحاً في مجالات الصحة والتعليم على سبيل المثال.
- خلق قنوات جديدة للاستثمار بما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- تطوير وتعميق الأسواق المالية المحلية.
- توسيع قاعدة الملكية.

وقد يحصل في بعض الأحيان تعارض بين أهداف الخصخصة أو قد يبدو أن هنالك تعارضاً، مما قد يؤدي إلى تعقيد أو فشل تطبيق العملية.

تتنوع اهداف الخصخصة بين سياسية واقتصادية ومالية واجتماعية، وتختلف اولوية هذه الاهداف تبعا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل دولة.

ولكي يتم حل هذا التعارض ينبغي أن تتضمن استراتيجية الخصخصة ترتيب الأهداف المراد تحقيقها بعناية تامة، كما يجب توضيح مدى إزالة التباين والتعارض بين الأهداف وذلك من خلال تعديل السياسة المرسومة لذلك. فعملية الخصخصة ليست هدفا بحد ذاتها بقدر ما هي جزء من استراتيجية شاملة وبعيدة المدى تؤثر على المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول. ومن هنا، يجب على الدولة أن تميز بين مختلف القطاعات وأحجام الشركات أثناء إعداد برامج الخصخصة ونوع الشركات، حيث لا توجد هنالك استراتيجية واحدة متبعة في كل الظروف.

كما ينبغي تحديد المقاصد الرئيسية لاستراتيجية الخصخصة بما يكفل تحقيق التوافق العام حول الأهداف المرجوة وإعطاء المصداقية اللازمة وتحديد وجهة العملية. ومن أهم خطوات هذه الاستراتيجية ما يلي:

- تعريف النطاق الواسع للخصخصة.
- الإعلان بوضوح تام عن الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرجوة.
- بناء توافق مجتمعي عريض حول الخصخصة وأهدافها الرئيسية وذلك من خلال الحملات الإعلامية.
- وضع معايير واضحة لاختيار الشركات المراد خصخصتها ومعايير تقييمها.
- اختيار التقنيات المناسبة للخصخصة بما يتناسب مع أهداف عملية الخصخصة وخصائص المؤسسات المراد خصخصتها.
- ضمان تحقيق الشفافية والمحاسبة في عملية الخصخصة.
- تسويق كل عملية خصخصة من أجل إثارة اهتمام المستثمرين ورفع قيمة الشركة التي سيتم خصخصتها.
- تشجيع المشاركة الشعبية من خلال توزيع نسبة من أسهم الشركات على المستثمرين الصغار.
- مراعاة مخاوف العمال من عملية الخصخصة وذلك من خلال ضمان حقوقهم المكتسبة وتمليكهم نسبة من أسهم الشركة التي سيتم خصخصتها مجاناً أو بالخصم، وتوفير إمكانية

بيع الشركة للعاملين فيها، اضافة إلى دفع التعويضات العادلة للعمال الذين سيتم تسريحهم.

- مراعاة مخاوف المستهلكين وذلك باعتماد قوانين ملائمة لتنظيم الاحتكارات التي سيتم خصخصتها، ووضع آلية واضحة للتعامل مع شكاوي المستهلكين إذا وردت.
- وضع شروط في عقود بيع الشركات لمنع سوء استغلال عملية الخصخصة، مثل تحويل الشركات إلى أطراف غير مرغوبة بعد خصخصتها مباشرة.
- تحديد دور المشاركة الأجنبية في العملية، ولاسيما بالنسبة للشركات الاستراتيجية والحساسة للاقتصاد الوطني.
- وضع آليات لمراقبة تطورات عملية الخصخصة ونتائجها.

جدول (1)
عائدات الخصخصة في بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(1995-1999)
(مليون دولار أمريكي)

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	الإجمالي
مصر	262	1150	855	539	857	3663
المغرب	240	271	716	92	1163	2482
تونس	32	36	3	364	8	443
غيرها	212	21	38	5	46	322
المجموع	746	1478	1612	1000	2074	6910

المصدر: البنك الدولي، التقرير السنوي، 1999.

ثانياً - الآثار الاقتصادية والاجتماعية:

تمثل الكفاءة الاقتصادية واحدة من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول من خلال برامج الخصخصة إلى تحقيقها. وللخصخصة ليس فقط آثار اقتصادية هامة ولكنها تحمل في طياتها تشعبات اجتماعية، وتعتبر قضية العمالة بلا شك من أبرز القضايا المنظورة وأكثرها حساسية.

وعلى الرغم من الانتشار الواسع لبرامج الخصخصة خلال الأعوام الماضية، إلا أن المعرفة بآثارها تبقى محدودة. ويعكس ذلك عدم تحديد أهداف الخصخصة بوضوح قبيل الشروع بالتطبيق. كما يعكس أيضاً ندرة مؤشرات الأداء الممكن استخدامها عبر المؤسسات والقطاعات المختلفة بما يسمح بإجراء مقارنة تحليلية جيدة. وبالتالي، فإن عملية تقييم آثار الخصخصة تواجه جملة من العقبات المنهجية. وليبقى السؤال الذي يطرح في أعقاب تطبيق الخصخصة هو هل أن أداء الاقتصاد بات بحال أفضل أم أسوأ من ذي قبل؟.

ويتطلب أي تقييم لما حدث لمتغير نتيجة للخصخصة القيام بالمقارنة بين ما حدث بالفعل وبين أداء معين خلال فترة زمنية محددة. ويمكن استخدام ثلاثة مقاييس هي: أولاً، ما كان متوقعاً أن يحدث في فترة ما بعد الخصخصة، ثانياً ما حدث في فترة سابقة، وثالثاً ما كان ممكناً أن يحدث في حال لم تتم الخصخصة.

هذا، وتتطلب مجموعة أهداف لبرنامج خصخصة محتمل تحديد بعض مؤشرات الأداء ومن ثم العمل على تقييمها. ويمكن تجميع تلك المؤشرات ضمن مجموعتين عريضتين تشتملان على مؤشرات أداء كلية لقياس الآثار على متغيرات النشاط الاقتصادي، ومؤشرات جزئية لقياس نتائج المدخلات والمخرجات الخاصة بالمؤسسة المراد خصخصتها.

1. المؤشرات على المستوى الكلي:

يمكن تقييم أثر الخصخصة على الاقتصاد الكلي باستخدام طرق مختلفة وذلك استناداً إلى الأهداف الأولية لبرامج الخصخصة. ويمكن قياس أثر الخصخصة على مؤشرات مثل: زيادة حجم مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، انخفاض عجز الموازنة العامة، تطور أسواق رأس المال المحلية، تحسن الميزان التجاري، تغير معدل البطالة، والزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2. المؤشرات على المستوى الجزئي:

تتضمن المؤشرات على مستوى الشركةك الكفاءة التقنية (الإنتاجية)، التكاليف، الربحية، الأسعار الحقيقية والاستثمارات، والعمالة. ولكن قلة البيانات حول شركات القطاع العام قبل خصخصتها يجعل من الصعوبة بمكان إجراء تقييم للمتغيرات بعد تحويل الملكية. وفي حال توافر تلك البيانات، فإن اختلاف آليات المحاسبة المستخدمة في كل من القطاعين العام والخاص تجعل من المتعذر أيضاً مقارنة أداء الشركات قبل وبعد الخصخصة.

جدول (2)
أداء الخصخصة: نتائج أساسية حول 79 شركة
تمت خصخصتها في 21 دولة نامية
(1992-1980)

المؤشر	معدل التغير (%)
الربحية	+124
الكفاءة	+25
الاستثمار	+126
الإنتاجية	+25
العمالة	+139(+1.3)
الرفع	-5
توزيع أرباح	+44

بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية لبرامج الخصخصة، هنالك أيضاً العديد من الآثار الاجتماعية التي ينبغي عدم إغفالها. كما تلامس الخصخصة أيضاً منافع سياسية واقتصادية اعتبرت تقليدياً حقوقاً مكتسبة، بما يؤدي في كثير من الأحيان، ونتيجة للخصخصة إلى تهميش نُخَب موجودة واستحداث نُخَب غيرها. وسابقاً كانت الحكومات، عند إقرار برامج الخصخصة، تضع أهدافا اقتصادية في واجهة التفكير، في حين كان يتم اعطاء اهتمام اقل للاهداف الاجتماعية. ولكن بدأ الاهتمام بالأهداف الاجتماعية بالتزايد وتم وضعه في صدارة الاهتمام. ومن الآثار الاجتماعية لبرامج الخصخصة يمكن الإشارة بالإضافة إلى آثارها على العمالة إلى آثارها على الدخل الفردي وتوزيع الثروة، والدعم المقدم لقطاع الخدمات في المناطق الريفية. وفي هذا السياق عمدت الكثير من الحكومات إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقليص الآثار الاجتماعية وذلك بزيادة التعويضات المقدمة للعمال، والسماح بالانتقال إلى وظائف أخرى، واستحداث شبكات الأمان الاجتماعي.

جدول (3)
عائدات الخصخصة في بعض دول شرق آسيا والباسيفيك
(1995-1999)
(مليون دولار أمريكي)

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	الإجمالي
الصين	649	919	9120	611	2946	**14245**
أندونيسيا	2031	1008	141	122	850	**4152**
ماليزيا	2519	214	704	-	130	**3567**
الفلبين	207	22	371	-	230	**830**
تايلاند	-	291	48	353	1344	**2036**
غيرها	4	226	-	5	-	**235**
المجموع	**5410**	**2680**	**10385**	**1091**	**5500**	**25066**

المصدر: البنك الدولي، التقرير السنوي، 1999.

ثالثاً - خصخصة البنية التحتية:

لقد كانت البنية التحتية من سكك حديد، أنفاق، طرق، وطاقة ومياه خلال القرن التاسع عشر مملوكة ومدارةً وممولةً من قبل القطاع الخاص. لكن مع مرور الزمن تم تنظيم وتأميم الشركات العاملة في هذا المجال. وقد كانت الحروب وحالات الكساد الاقتصادي الدافع لكثير من عمليات التأميم والتشدد في التنظيم خلال عقدي الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين، حيث قامت الكثير من الدول بالتدخل إما لتقديم الدعم المالي لتلك الشركات أو للعمل على تنظيم هذا القطاع لمنع حدوث احتكارات أو معالجةً لها. ولكن جاء هذا التدخل فقط ليستبدل مشكلة بأخرى. وقد تمثلت المشاكل الجديدة بسوء إدارة قطاع البنى التحتية وعدم كفاءة أدائه وقصور كبير في تطوره، فضلاً عن عدم توفر الإمكانيات التمويلية اللازمة لدى الكثير من الدول ولجوئها إلى الاقتراض الخارجي لتمويل تطوير هذا القطاع. ومن هنا، تعالت الأصوات مطالبة بإعادة هيكلة قطاع البنى التحتية واحياء دور القطاع الخاص للمشاركة بتحسين هذا القطاع.

إن الحاجة إلى مزيد من المشاركة من قبل القطاع الخاص في قطاع البنية التحتية لا يعني بالضرورة إلغاء دور القطاع العام الذي سيستمر في تمويل العديد من المشاريع التي تتسم بالمخاطرة (كقطاع المواصلات) والتي لا تجذب استثمارات القطاع الخاص. كما ينبغي أن يستمر دور القطاع العام في وضع سياسات واستراتيجيات هذا القطاع. ولكن الفارق الأساسي يتمثل في استبدال دور الحكومة السابق كمنظم ذاتي (Self –Regulator) ومُقدم للخدمات بدور جديد عبارة عن منظم مستقل (Independent Regulator) لعدد من الخدمات الأساسية التي يقدمها القطاع الخاص. ويعتبر هذا الدور المنوط بالقطاع العام في غاية الأهمية حيث لا تتسم جميع أنشطة قطاع البنية التحتية بالمنافسة. كما أن الانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة لمشاريع البنية التحتية لا يعتبر كافياً لتحقيق الهدف الاقتصادي للخصخصة، حيث تبقى الحاجة ماسة إلى وجود سوق تنافسية لتلك الخدمات، ولكن قد يكون هنالك أسواق يمكن إدخال المنافسة إليها أو أسواق احتكارية ولكن منظمة بما يكفل حماية المستهلك.

كان القطاع يمتلك ويدير مشروعات البنية التحتية في القرن التاسع عشر، وتم تأميمها بسبب الحروب والكساد الاقتصادي، لكن ذلك استبدل مشكلة بأخرى، ما تتطلب إعادة احياء دور القطاع الخاص في هذا المجال.

جدول (4)
قيمة الخصخصة حسب القطاعات
(1997-1999)
(مليون دولار أمريكي)

القطاع	1997	1998	1999	الإجمالي
البنية التحتية	37370	39964	11669	89003
(%)	(56,1)	(81,0)	(26,5)	(55,6)
الصناعة	7795	2167	3127	13089
(%)	(11,7)	(4,4)	(7,1)	(8,2)
القطاع الأولي	12932	3125	18085	34142
(%)	(19,5)	(6,3)	(41,0)	(21,4)
الخدمات المالية	3445	3149	9007	15601
(%)	(5,2)	(6,5)	(20,4)	(9,7)
أخرى	5031	905	2188	8124
(%)	(7,5)	(1,8)	(5,0)	(5,1)
المجموع	**66573**	**49309**	**44076**	**159958**

المصدر: البنك الدولي، التقرير السنوي، 1999.

1. طبيعة أسواق البنى التحتية:

يمكن لعمليات خصخصة البنى التحتية أن تتم في ثلاثة أنواع من الأسواق يتميز كل منها بسمات خاصة وهي:

- الأسواق التنافسية: تتميز بوجود عدد كبير من الموردين والمشترين، المنافسة الحرة، وسهولة الدخول إليها والخروج منها.

- الأسواق غير التنافسية: يمكن أن تكون على شكل احتكارات طبيعية أو احتكارات ناتجة عن قوانين. وتتميز الاحتكارات الطبيعية بانخفاض التكاليف مع زيادة حجم الإنتاج مما يمكن شركة كبرى من مواجهة تكاليف إنتاج أقل من تلك التي تواجهها الشركات الصغيرة.

- الأسواق القابلة للمنافسة: تتميز بأن التهديد بالمنافسة من شركات محتمل أن تدخل للسوق قد يجبر المحتكر على التصرف وكأن السوق تتسم بالمنافسة. وقد لا يحتاج هذا النوع من الأسواق إلى تنظيم مباشر من طرف الدولة.

2. السماح بالمنافسة:

يمكن إدخال المنافسة في الأسواق غير التنافسية في الحالات التالية:

أ. الأسواق التنافسية المحتملة: لقد أصبحت بعض الأسواق احتكارية ليس لأنها احتكارات طبيعية، ولكن بسبب تشريع يمنع دخول شركات أخرى. ولتفكيك هذه الاحتكارات ينبغي إلغاء التشريعات ذات الصلة بما يسمح لشركات أخرى بدخول السوق. ويتطلب تفكيك احتكار ما القيام بتقسيم الشركة الاحتكارية القائمة إلى وحدات متنافسة.

ب. المنافسة على السوق: عندما تكون السوق التنافسية غير ممكنة، قد تعوض المنافسة في السوق بالمنافسة على السوق وذلك على أساس التعاقد والترخيص، وبالتالي قد تؤدي عملية المزايدة إلى خفض الأرباح المحتملة للمحتكر.

ت. التطور التكنولوجي: لقد سمح التطور التكنولوجي في بعض الخدمات العامة بالترافق مع تسهيل سياسات الترخيص، بدخول مشاركين جدد إلى السوق. ويصح هذا الحال في شركات الاتصالات، حيث أدت المنافسة على الشبكات إلى تطور هذا القطاع في الكثير من الدول.

3. التنظيم في الأسواق غير التنافسية:

في حال تعذر حصول المنافسة في الأسواق عندها يصبح التنظيم الاقتصادي للقطاع ضروري وذلك من خلال هيئة تنظيمية. وهنالك العديد من طرق التنظيم المناسبة لمختلف الحالات بحيث يتم اختيار المناسب منها. ولكي يكون التنظيم فعالاً، ينبغي أن يكون بتصرف المنظمين فريق عمل مؤهل ولديه القدرة على الوصول إلى البيانات حول الشركة. ويشترط أن يكون المنظمون مستقلين بما فيه الكفاءة ولا يخضعوا لأية ضغوط ولديهم الصلاحية اللازمة لتطبيق قراراتهم.

ويمكن أن يكون التنظيم إما هيكليا أي تخويل إصدار تصاريح لعدد من الشركات المختارة للعمل في قطاع معين، أو اقتصاديا والذي يأخذ أشكال تنظيم الأسعار، تنظيم معدل العائد وامتياز متفاوض عليه. هذا، وينبغي أن تتضمن مهام المنظمين التأكد من إلزام حاملي الرخص بشروط الحصول على الرخصة، حماية المستهلكين من أية تجاوزات من طرف الشركة المرخصة في مجال الأسعار ونوعية الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى القيام بالتحقيق في الشكاوي المرفوعة ضد الشركة.

4. خصائص البنية التحتية:

تتميز البنية التحتية ببعض الخصائص التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تناول موضوع مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية. من أبرز تلك الخصائص هي صفة الاحتكار الطبيعي لتلك المشاريع مما يوجب على الدولة حماية المستهلكين من أية تجاوزات محتملة من طرف المحتكر. كما تعتبر بعض مشاريع البنية التحتية ذات أهمية استراتيجية. وعادةً ما تكون أيضاً خدمات البنية التحتية غير قابلة للتصدير وبالتالي فإن أسعارها يتم تحديدها في السوق المحلي وتكون إيراداتها مقومة بالعملة المحلية مما قد يجعلها في بعض الأحيان غير ذي جاذبية في نظر المستثمرين الأجانب نظراً لمخاطر سوق الصرف ومخاطر القابلية للتحويل.

تتميز البنية التحتية بصفة الاحتكار الطبيعي مما يستوجب حماية المستهلكين، وبصفتها الاستراتيجية غالبا وبارتفاع مخاطر الاستثمار.

فضلاً عن ذلك غالباً ما تكون شركات البنية التحتية ذات أحجام كبيرة وتتطلب بالتالي استثمارات أولية ضخمة وتكون إيراداتها ضئيلة في السنوات الأولى وتتميز بفترات استرداد طويلة، مما يجعل من الصعوبة بمكان تمويل مشاريع البنية التحتية كما قد يقوم بعض المستثمرين بطلب ضمانات بالنسبة للإيرادات المستقبلية. إلى جانب ذلك قد تكون بعض الشبكات مثل شبكات الاتصالات غير منسجمة وتتسبب في ازدواجية المعدات وتالياً زيادة في التكاليف. واستطراداً، يعتبر توزيع المخاطر المرتبطة بمشاريع البنى التحتية بين الدول والقطاع الخاص مسألة مهمة للمستثمرين الذي يرغبون في تحقيق عائد كافٍ على رأسمالهم يسمح لهم بتغطية التكاليف وتحقيق ربح معقول.

عمليات خصخصة البنية التحتية خلال عام 1999

شهد عام 1999 جملة من عمليات الخصخصة في قطاع البنية التحتية- اتصالات، كهرباء، مواصلات- بلغت قيمتها حوالي 11,7 بليون دولار أمريكي. وقد كانت حصة قطاع الاتصالات من عمليات الخصخصة تلك حوالي 5,3 بليون دولار أمريكي توزعت على الشكل التالي: 2,6 بليون في دول شرق آسيا، 2,3 بليون في دول شرق ووسط أوروبا، 0,4 بليون في دول أمريكا اللاتينية. أما قطاع الكهرباء فكانت حصته من برامج الخصخصة حوالي 55, بليون دولار أمريكي توزعت كما يلي: 3,9 بليون دولار أمريكي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، 1 بليون في شرق أوروبا ووسط آسيا، وحوالي 0,5 بليون في شرق آسيا والباسيفيك والباقي في جنوب آسيا وأفريقيا. كما بلغت حصة قطاع المواصلات من عمليات الخصخصة حوالي 0,7 بليون دولار توزعت على دول شرق آسيا والباسيفيك وأفريقيا.

رابعا - اشكال خصخصة البنية التحتية:

تعتبر مسألة اختيار طريقة الخصخصة عنصراً مهماً في إنجاح برامج الخصخصة، حيث أن بعض أهدافها المنشودة يمكن تحقيقها بأفضل صورة وذلك باستخدام طريقة دون سواها. ويؤثر مستوى تطور أسواق المال في الدول في اختيارها لطريقة الخصخصة. وهنالك عدد من العناصر التي تساهم في اختيار أسلوب الخصخصة وتتضمن- بما فيها تحديد أهداف برنامج الخصخصة- حجم المؤسسة العامة المراد خصخصتها، مساهمة القطاع العام في الاقتصاد القومي، فضلاً عن اهتمامات ومتطلبات وقدرات كافة الفاعلين ذوي العلاقة.

وتتميز مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية بإمكانية القطاع الخاص في توفير مصادر جديدة للأموال، انخفاض فترة تطوير المشاريع، انخفاض تكاليف التطوير، تحسين في كفاءة تشغيل المشاريع والاستجابة لاحتياجات المستهلكين بالإضافة إلى التسعير الكفء لخدمات البنية التحتية وتوفير مصادر إيرادات جديدة لخزينة الدولة (الضرائب).

تشكل طريقة الخصخصة محددا رئيسيا للنجاح، وهناك طرق عديدة لمشاركة القطاع الخاص،

يقضي بعضها بتحويل ملكية الاصول وبعضها باحتفاظ الدولة بالملكية.

ولا تعني مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية بالضرورة امتلاك القطاع الخاص لتلك المشاريع. فنطاق العلاقة بين القطاعين العام والخاص واسع بدرجة كافية لوضع هيكل عملي في كل قطاع. وتتراوح خيارات مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية بين تلك التي تنهي ملكية الدولة وتؤدي إلى تحويل الأصول إلى القطاع الخاص، وتلك التي لا تنهي ملكية الدولة.

1. الطرق التي تنهي ملكية الدولة:

هنالك عدد من الأشكال لإنهاء ملكية الدولة تتراوح بين البيع المباشر للمستثمرين والتصفية، واهمها:

- البيع المباشر للمستثمرين: تقوم الدولة ببيع كامل أو جزء من الشركة مباشرة إلى القطاع الخاص وهي أكثر الطرق استخداماً في عمليات الخصخصة على المستوى الدولي وتأخذ أشكالاً مختلفة، حيث يمكن أن تتم من خلال استدراج عروض أو البيع بالمزاد العلني أو البيع لمستثمر استراتيجي.

- بيع الأسهم للجمهور في الأسواق المالية: غالباً ما تقوم الدولة باللجوء إلى هذه الطريقة في خصخصة الشركات التي تتمتع بوضعية مالية جيدة وذات حجم كبير، حيث يتم عرض أسهم الشركة للبيع بسعر ثابت. تتميز هذه الطريقة بدرجة عالية من الشفافية، حيث يتم الترويج لعملية البيع كما يتم الكشف عن القوائم المالية للشركة وذلك تماشياً مع شروط البيع من خلال الأسواق المالية.

- البيع للعاملين والإدارة: يمكن أن تأخذ هذه الطريقة أشكالاً مختلفة ولكن يصح إدراجها تحت عنوان واحد هو "خصخصة داخلية"، حيث ينتج عنها تملك إدارة الشركة والعاملين فيها كامل الشركة أو حصة فيها.

- نظام القسائم (الكوبونات): تعتمد هذه الطريقة على توزيع كوبونات أو قسائم مجاناً أو مقابل مبلغ معين للمواطنين الذين يمكنهم استبدالها بأسهم في الشركات التي يتم خصخصتها أو بيعها في السوق، وهي مبنية على أساس تحويل سريع لنسبة كبيرة من أصول القطاع العام إلى مجموعة واسعة من المواطنين.

- التصفية: يمكن أن تلجأ الدولة إلى خيار تصفية شركة عامة وبيع أصولها بدلاً عن بيعها كمشروع قابل للاستمرار. وعادةً ما يتم ذلك عندما يفوق مجموع الإيرادات المتوقعة من بيع مختلف الأصول الإيرادات المتوقعة من بيع الشركة كوحدة واحدة.

2. الطرق التي لا تنهي ملكية الدولة:

يمكن أن تمثل الطرق التي لا تنهي ملكية الدولة خطوة وسيطة باتجاه عملية بيع الأصول، وذلك بإظهار قابلية المؤسسات العامة للاستمرار على أسس تجارية، كما يمكن اعتبارها خطوات مهمة بحد ذاتها. وتتضمن تلك الخطوات:

أ . إصلاح شركات القطاع العام: وذلك إما بالقيام بإعادة الهيكلة أو الاعتماد على مبدأ الادارة التجارية ثم التحويل شركة مساهمة (Commercialization and Corporatization).

- إعادة الهيكلة: تهدف هذه العملية إلى إجراء تغييرات في شركات القطاع العام بما يسمح برفع كفاءتها وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين، أي أنها ترمي إلى رفع قيمة هذه الشركات. وهنالك ثلاثة طرق لإعادة الهيكلة هي اولا: إعادة الهيكلة التنظيمية، أي إعادة تنظيم الشركة وتفكيكها إلى وحدات صغيرة وعادة ما يتم تحويلها إلى شركات مساهمة، ثانيا: إعادة الهيكلة المالية، وتعني في الأساس إعادة هيكلة الديون القائمة على الشركة، ثالثا: إعادة هيكلة أنشطة الشركة، أي القيام بضخ استثمارات جديدة في الشركة من شأنها تحسين الإنتاجية والتكنولوجيا المستخدمة.
- الادارة على اسس تجارية والتحويل إلى شركة مساهمة: تهدف إلى إدخال وتطبيق مبادئ وأهداف تجارية في إدارة وأعمال الشركات العامة، ويمكن أن يشمل هذا الإجراء إلغاء الدعم المقدم من الحكومة. وبذلك تصبح هذه الشركات عرضة أكثر من السابق لقوانين وشروط السوق بالإضافة إلى خضوعها لقيود مالية أكثر صعوبة. ما يسمح بتحويلها في مرحلة لاحقة إلى شركة مساهمة أي فصل ملكية الشركة وإدارتها وإعطاءها استقلالية قانونية واقتصادية على أن تتمثل الدولة في مجلس إدارة وتقوم بتعيين أعضائه.

ب . خصخصة الإدارة: يتمثل الغرض الأساسي من خصخصة الإدارة في تعزيز كفاءة شركات القطاع العام وذلك بتحسين إدارتها من خلال إدخال مفاهيم وتقنيات إدارة القطاع الخاص. ويمكن خصخصة الإدارة من خلال عقد الإدارة، التأجير أو الامتياز.

- عقد الإدارة: هو عبارة عن اتفاق تتعاقد من خلاله مؤسسة عامة مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة. ويؤدي هذا التعاقد إلى تحويل حقوق الإدارة فقط للشركة الخاصة وليس حقوق الملكية التي تبقى بحوزة القطاع العام. وتستخدم هذه الطريقة لتنشيط شركات خاسرة بما يسهم في رفع قيمتها حين تعرض للبيع.

- التأجير: هو عقد يمنح من خلاله مالك الأصول (أي القطاع العام) الشركة الخاصة حق استخدام هذه الأصول والاحتفاظ بالأرباح المحققة خلال فترة زمنية متفق عليها وذلك في مقابل إيجار معين. وعادةً ما تتراوح فترة التأجير بين 6 إلى 10 سنوات.

ج . التعاقد: تقوم المؤسسة العامة في حالة التعاقد بإبرام عقد مع شركة خاصة لتقديم بعض خدمات محددة بدلاً عنها، وتبقى ملكية الأصول لها. ويعتبر التعاقد نوعاً من حقوق أو امتياز التشغيل، وقد أثبت أهميته كوسيلة لتخصيص مؤسسات الخدمات الاجتماعية. ويمكن تطبيق مبدأ التعاقد عندما يكون التنازل عن الملكية غير مرغوباً فيه لدواعي سياسية واقتصادية.

د . المشروعات المشتركة: تتوزع ملكية المشروع بين القطاعين العام والخاص، وعادةً ما يكون الشريك من القطاع الخاص شركة أجنبية تعمل على توفير رأس المال والتكنولوجيا الحديثة لتشغيل المشروع. ويعمل الشركاء على توحيد مواردهم في سبيل تحقيق أهداف معينة ومحددة، كما تكون العلاقة بين الطرفين معرّفة بدقة تامة.

ه . الامتياز: يتم من خلال عقود الامتياز حقوق التشغيل والتطوير من الدولة إلى الجهة شركة خاصة. وعلى عكس عقود التأجير، يكون صاحب الامتياز مسؤولا عن كافة النفقات الرأسمالية والاستثمارات. هذا، ويتم استرجاع الأصول من قبل القطاع العام عند نهاية فترة الامتياز والتي عادةً ما تتراوح بين 15 و 30 سنة وذلك حسب الحياة الافتراضية للاصول. وتتحدد إيرادات صاحب الامتياز بما يضمن له تغطية نفقات التشغيل وخدمة الديون واستهلاك استثماراته. ويتضمن هذا الخيار العديد من الطرق من أبرزها طريقة بناء- تشغيل- تحويل (BOT)، وبناء- امتلاك- تشغيل- تحويل (BOOT)، وبناء- امتلاك- تشغيل (BOO)، وبناء- تحويل- تشغيل (BTO).

طريقة بناء- تشغيل- تحويل (BOT)

يقوم القطاع الخاص بموجب هذه الطريقة بتصميم وتمويل وبناء وتشغيل المؤسسة التابعة للقطاع العام وذلك بموجب عقد امتياز يمتد لفترة تتراوح عادة بين 25 و 40 سنة، ثم يحول هذا الامتياز للحكومة. وينظر إلى طريقة (BOT) كآلية لتطوير مشاريع البنية التحتية باستخدام مبادرة القطاع الخاص وتمويله، حيث يعود ذلك بالمنفعة المتبادلة على كل من القطاعين العام والخاص. فالقطاع الخاص من جانبه يستفيد بمنحه فرصا استثمارية جديدة، وكذلك القطاع العام الذي يتطلع إلى تطوير وتحديث مشاريع البنية التحتية التي تحول أصولها إليه بعد فترة.

تحقق طريقة (BOT) مصالح القطاعين الخاص بخلق فرص مجدية للاستثمار، وكذلك مصالح الدولة بتطوير البنى التحتية مع الاحتفاظ بملكيتها في النهاية.

وتعتبر طريقة (BOT) معقدة إلى حدٍ ما وذلك لوجود العديد من الاتفاقيات والخطوات التنظيمية الواجب القيام بها بالإضافة إلى الأطراف المؤثرة والمتأثرة بها. وأهم هذه الأطراف الجهة الأصلية أي الحكومات أو المؤسسات العامة وصاحب الامتياز وهو عادةً ما يتكون من شركة أو من عدة شركات. وهنالك أيضاً المستثمرون والمملون والمقاولون الذين يقومون بتصميم وتنفيذ المشروع، بالإضافة إلى الموردين والمشتغلين والزبائن.

وتشمل خطوات الخصخصة بموجب طريقة (BOT) القيام بدراسة أولية على حساب الدولة، ثم يتم اختيار صاحب الامتياز أو الجهة/ الجهات التي ستدير المشروع، ويتم توقيع الاتفاقيات على أن يبدأ بعدها البناء والتشغيل وثم تحويل المشروع إلى المالك الأصلي أي الدولة.

وعادةً، ما يتم تمويل مشاريع البنية التحتية بطريقة (BOT) من مصادر عديدة أهمها: قروض المؤسسات المالية وكالات تمويل الصادرات، السندات، اسهم عادية تمثل ملكية في المشروع، أوراق مالية تأخذ شكل السندات وتتميز بخصائص الأسهم الخ... ويتعرض مملون المشاريع تحت نظام (BOT) إلى العديد من المخاطر قد يكون أبرزها مخاطر سعر الصرف والقابلية للتحويل، مخاطر السوق أي توفير المواد الأولية المطلوبة لعملية الإنتاج، والمخاطر الفنية المرتبطة بمرحلتي بناء وعمل المشروع، وهنالك المخاطر السياسية التي تؤثر بشكل أو بآخر على عمل المشروع.

طريقة بناء- امتلاك- تشغيل- تحويل (BOOT)

تزايدت شعبية هذه الطريقة كوسيلة لتمويل مشاريع البنية التحتية الضخمة كالطرق والجسور والطاقة والسدود وغيرها في الدول الصناعية والنامية. ويقوم القطاع الخاص بموجبها بضخ الأموال المطلوبة والضرورية لتشييد وبناء وتشغيل أي مشروع لفترة يتم الاتفاق عليها مع الحكومة وتتروح عادة بين 15 و 30 سنة، يتم بعدها تحويل الملكية إلى الحكومة المعنية. والهدف الرئيسي من ذلك هو تخفيف العبء المالي عن موازنة الحكومة مع السماح بتطوير تلك المشروعات من خلال ما يملكه القطاع الخاص من كفاءة عالية.

وتعتبر طريقة (BOOT) أحد الطرق المتفرعة عن طريقة (BOT). ولكن الاختلاف الرئيسي بينهما انه بموجب طريقة (BOOT) تكون الحكومة أقل عرضة لمخاطر التكلفة المالية وأية تكاليف أخرى خلال فترة الامتياز وبذلك لا يتم تحميل الحكومة أية أعباء مالية على خزينتها. كما تحصل الدولة على البنية التحتية دون أن تتكلف عناء البناء والتشييد وتفتح المجال واسعاً أمام القطاع الخاص للقيام بكامل المهمة.

ونظراً لحداثة هذه الطريقة التي لم تتجاوز عقداً من الزمن، فإنه من الصعوبة بمكان القيام بتقييم جدي وواضح لمنافعها، حيث أن فترة الامتياز في المشاريع التي تمت خصخصتها في بعض الدول مثل استراليا مثلاً لم تنته بعد.

الاعتبارات الاجتماعية
للخصخصة في بعض الدول

تحظى الاعتبارات الاجتماعية باهتمام كبير عند تصميم وتنفيذ برامج الخصخصة، حيث يتم تخصيص نسبة من أسهم الشركة المخصخصة للعاملين فيها، فضلاً عن تخصيص نسبة لصغار المساهمين، وكذا وضع مخططات لحماية العمالة في هذه الشركات.

وتلجأ العديد من الدول إلى وضع خطط لحماية العمالة في المؤسسات قيد الخصخصة مثال ذلك :

* باكستان: تكفل الدولة العمالة لمدة سنة واحدة بعد الخصخصة، ويحق للعاملين الذين تنتهي مدة خدمتهم بعد 12 شهر الحصول على إعانة بطالة لمدة سنتين، ويمكن أن يوفر لهم التدريب والقروض الميسرة للقيام بعمل مستقل.

* سريلانكا: تحمي الحكومة العمال في الشركات المخصخصة لمدة سنتين بعد تنفيذ الخصخصة.

* ماليزيا: تشترط الحكومة عدم تخفيض عدد العاملين في الشركات المخصخصة خلال الأعوام الخمسة الأولى من الخصخصة إلا لأسباب تأديبية.

* السنغال: استخدمت الاعتبارات الاجتماعية كعامل مُرجح للمقارنة بين المشترين، حيث يحصل المشتري الذي يأخذ تلك الاعتبارات في حساباته على ميزة تفضيلية دون غيره من المشترين.

خامسا ـ تجارب دولية ناجحة:

أ. الأرجنتين

شهدت الأرجنتين خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي تراجعاً حاداً في الأداء الاقتصادي وتدهوراً في مستوى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة. فمن الناحية الاقتصادية بلغت معدلات التضخم مستويات مرتفعة جداً وشهدت الموازنة العامة عجوزات كبيرة كان بعضاً منها ناجماً عن تمويل ودعم المؤسسات الحكومية. وكذلك شهدت أوضاع الخدمات العامة تراجعاً كبيراً ولاسيما مياه الشرب، والطرقات، والاتصالات، والصرف الصحي، وسكك الحديد وغيرها.

وبين عامي 1991 و 1996 لجأت الحكومة الأرجنتينية إلى تطبيق برامج الخصخصة حيث تمثل الهدف الرئيسي لتلك البرنامج في تحسين نوعية الخدمات وتخفيض أسعارها، وذلك لجعل الاقتصاد الأرجنتيني أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. وكان هذا القرار هاماً جداً للأرجنتين التي اختارت أن تفتح اقتصادها للمنافسة الخارجية. وقد كان الدعم السياسي على أعلى المستويات الحافز الأساسي والمرجح لنجاح عملية الخصخصة في الأرجنتين. ووضعت الحكومة الأرجنتينية استراتيجية شاملة لخصخصة القطاع العام تمثلت فيما يلي:

- شفافية مطلقة.
- إطار قانوني محكم.

- تحمل كامل لمخاطر الاستثمار (أي عدم تقديم أي دعم من قبل الحكومة).
- ضمان أكبر مشاركة من الراغبين.
- فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب.
- تثبيت أسعار التعرفة بما يعادله بالدولار الأمريكي.
- ضمان استقرار معدلات الضرائب.
- ضمان مشاركة العمال.
- خلق هيئة تشريعية عليا مستقلة.

ومن أبرز عناصر نجاح برامج الخصخصة في الأرجنتين وفي بعض دول أمريكا اللاتينية وجود شرطين أساسيين: أولاً: ضمان شفافية تنفيذ البرنامج، وثانياً الضمان القانوني للمستثمرين. وقد شهدت برامج الخصخصة معارضة قوية من الاتحادات العمالية تمثلت في الإضرابات والمظاهرات، ولكن سرعان ما هدأت تلك المعارضة نتيجة قيام الدولة بضمان حقوقهم وذلك بتقديم خيارين الاول برنامج تقاعدي اختياري، حيث يحصل المتقاعد على تعويضات نقدية كبيرة. والثاني برنامج المشاركة في ملكية الشركات، اذ قامت الدولة بتخصيص جزء من أسهم تلك الشركات (حوالي 10%) للعمال.

ومن أهم نتائج برنامج الخصخصة في الأرجنتين نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل 5% سنوياً خلال النصف الثاني من التسعينات مقارنة بحوالي 1% خلال الثمانينات، كما شهدت الإنتاجية ارتفاعاً بحوالي 4% خلال نفس الفترة، وكذلك ارتفعت الصادرات من حوالي 5-7 بليون دولار أمريكي خلال الثمانينات إلى أكثر من 20 بليون دولار. فضلاً عن ذلك شهدت العديد من المؤشرات المالية والاقتصادية مثل الاستثمار، الإيداعات المصرفية، الاحتياطيات الوطنية، معدلات البطالة وغيرها تحسناً ملموساً.

أبرز عناصر نجاح برامج الخصخصة في الأرجنتين، كان الشفافية والضمانات المتنوعة للمستثمرين اضافة إلى ضمان حقوق العمال.

ب . كندا

استدعت الحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في كندا خلال عقد التسعينات من القرن الماضي اتخاذ الحكومة قرارا بخصخصة صناعة الطيران. وقد تمثلث المصاعب الاقتصادية في تراجع الأداء الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتفاقم حجم الدين العام وارتفاع معدلات الفائدة. وكان الحيز الأكبر من الدين العام مقوماً بالدولار الأمريكي والين الياباني والمارك الألماني، وبالتالي تمثلت فرصة الحكومة الكندية في التحرك لتنشيط الاقتصاد في وضع برامج للتخفيف من حدة البطالة المتزايدة وإعادة هيكلة الدين العام. وكان خيار الحكومة- ضمن خيارات أخرى- يؤكد على ضرورة تحجيم أو تصويب حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وانسحابها من بعض القطاعات ولاسيما صناعة الطيران التي تشمل خطوط الطيران، المطارات، ونظام الملاحة الجوية. وكانت الحكومة الكندية قد حررت صناعة الطيران ودخلت في مفاوضات اتفاقية تحرير التجارة مع الولايات المتحدة متبوعةً بمعاهدة الأجواء المفتوحة لمزيد من تحرير قطاع الطيران. وكان هذا القطاع قد عانى لسنوات عديدة من ضعف الاستثمار وعدم التوسعة.

وهكذا فقد تم تصفية استثمارات الحكومة في الطيران الكندي، حيث تم إجراء عملية خصخصة حقيقية وذلك بإصدار أسهم للجمهور. واستطراداً، فقد أصبح موظفو القطاع العام الكندي في صناعة الطيران موظفين في القطاع الخاص مما وفر على الحكومة الكندية بالإضافة إلى عوائد الخصخصة بلايين من الدولارات استطاعت بموجبها أن تسدد بعض التزاماتها من الديون الخارجية المستحقة.

أما المطارات، فكانت العقبة الكبرى أمام الحكومة الكندية، إلا أنها اعتمدت في الخصخصة طريقة بناء- امتلاك- تشغيل- تحويل (BOOT) في الكثير من المطارات الدولية والداخلية. ولكن مجيء حكومة جديدة جراء الانتخابات التي جرت، عمدت إلى نقض هذا الاتفاق وقامت بإنشاء سلطات للمطارات المحلية، حيث قامت بتأجير المطارات إلى تلك السلطات على أسس تجارية. وفي عام 1996 باعت الحكومة الكندية نظام الملاحة الجوية بحوالي 1,5 بليون دولار أمريكي.

وقد كان من نتيجة خصخصة قطاع الطيران في كندا أن تنحت الحكومة الكندية جانباً من تشغيل وإدارة صناعة الطيران. ووفرت على خزانتها مبالغ طائلة لتحديث وتطوير تلك الصناعة. كما وفرت أيضاً أعباء تحمل مصاريف العمال الذين تحولوا من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

مراجع مختارة بالعربية

البنك الدولي (1999)، التقرير السنوي، واشنطن.

العيسوي، إبراهيم (1992)، تحرير الاقتصاد ودور الدولة في تحقيق التنمية في الوطن العربي، سلسلة المحاضرات العامة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

المقاطع، محمد عبدالمحسن (1999)، الجوانب القانونية للتخصيص في الكويت مع دراسة أهم المعوقات، من وقائع مؤتمر التخصيص والاقتصاد الكويتي في القرن القادم، الكويت، 8-10 مارس 1999.

دهال، رياض (2001)، برنامج سياسات خصخصة البنية التحتية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 21-25 أكتوبر 2001.

________ الحاج، حسن (1998)، حول طرق الخصخصة، ورقة عمل 9804، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

صبح، محمود (1999)، الخصخصة. ماذا؟ متى؟ لماذا، كيف؟ المشكلات والحلول، جامعة عين شمس. القاهرة.

مراجع مختارة بالانكليزية

Bishop, M., et.al., (1994), Privatization and Economic Performance, Oxford University Press.

D'Souza, J., et.al. (2001), Determinants of Performance Improvements in Privatized Firms: The Role of Restructuring and Corporate Governance, The University of Oklahoma.

Glalal, A., et.al., (1994), Welfare Consequences Of Selling Public Enterprises. Published for the World Bank, Oxford University Press.

Guislain, P., (1997), The Privatization Challenge, The World Bank, Washington, D.C.

Hanke, Steve H., ed. (1987), Privatization and Development, International Center For Economic Growth, San Francisco, California.

Kapur, A. (1995) Airport Infrastructure, The Emerging Role of the Private Sector, World Bank Technical Paper No. 313.

Megginson, W. et.al. (1994), The Financial and Operating Performance of Newly Privatized Firms: An International Empirical Analysis, The Journal of Finance, Vol. XLIX, No. 2, June 1994.

Mody, A., ed. (1996), Infrastructure, Delivery, Economic Development Institute Of The World Bank, Washington, D.C.

OECD (1993), Methods of Privatizing Large Enterprises, France.

Ott, A. F. and Horttley, K., (1991), Privatization and Economic Efficiency, Edward Edgar Publishing Limited, England.

Revollo, A., C., (1999), Role of Government After Privatization, Conference on Privatization and the Kuwaiti Economy in the Next Century, Kuwait, 8-10, March 1999.

The World Bank (1998), Public Policy and the Private Sector, Note No. 156, Nov. 1998.

________ (1998), Privatization and Emerging Equity Market

The World Bank Group (1996), Private Sector, Special edition, The International Forum For Utility Regulation.

UNCTAD (1994), Final Report of the Ad Hoc Working Group on Comparative Experiences with Privatization to the Trade and Development Board.

________ (1995), Comparative Experiences with Privatization: Policy Insights and Lessons Learned.

Veljanovski, C., ed. (1989), Privatization and Competition. Institute of Economic Affairs, London.

Vickers, J., and Yarrow, G., (1988), Privatization; An Economic Analysis, The MIT Press.

قائمة إصدارات جسر التنمية

العنوان	المؤلف	رقم العدد
الأعداد الصادرة:		
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبد القادر	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسان خضر	التاسع
جداول المدخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د.ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنية التحتية	أ.حسان خضر	الثامن عشر
الأعداد المقبلة:		
الأرقام القياسية	أ.صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ.جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ.صالح العصفور	الواحد والعشرون

*** للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي :**

http://www.arab-api.org/develop_1.htm